تداول السلطة . – ممنتهي بس بده تصليح املائي

لم يترك الاسلام الالية واضحة لتداول السلطة وهناك خلاف طويل على الامر وكل فريق يدعي الحق بما وصلت له ،والاشكال الاكبر ان الامر ليس مجرد خلاف فقهي او خلاف ينتهي ((بكوب من الشاي مع النعنع)) بل خلاف ينتهي بالتكفير والقتل وينتج عنه العديد من الاشكاليات التي لم توجد حتى عند الجيل الاول من الصحابة حل لها .

وهذا الامر من المعلوم ان النبي عليه السلام والقران لم يذكر الالية واضحة لتداول السلطة او الحكم ، لذلك نجد ابو بكر الصديق حصل على الملك من خلال البيعة وهي ان يبايع الصحابة المبيوع على الحكم .

واما عمر بن الخطاب حصل على الحكم بطريقة مغايرة وهي عن طريق توصية ابو بكر قبل الموت ..

ومن بعد ذلك عثمان وكانت طريقة اختياره تختلف عن من سبق فلقد امر عمر قبل موته بستة يختارون من بينهم من الخليفة وانتهى الامر له .

ومن بعد ذلك انقسم المسلمون بين علي وبين معاوية فهذا كان له حاشية وهذا كان له حاشية وانتشر القتل والمرج في كل فريق ، وانتهى الامر بحكم معاوية واخذ الحكم من خلال الملكية واصبح الحكم الاسلامي ينقل بتوريث عكس كل ما سبق ، ومعاوية كان من الصحابة الكبار فلو كان يعتقد بوجود نص يمنع هذا فلا نعتقد انه كان ليفعل كهذا الفعل.. (1)

بمعنى اخر

اختير أبو بكر بالبيعة، ورشّح أبو بكر عمر، واختير عثمان بشورى الستة، وبايع الناس عليًا بعد مقتل عثمان واخذ معاوية الحكم واصبح حكم وراثيين واسلمه لابنه يزيد ..

وهذا حال الخلفاء اقرب الناس لنبي واعلم الناس بالدين كما يقول الخصوم ، لم يجد اين منهم طريقة واضحة لتداول السلطة ، ومن خلفهم استمر الاختلاف بينهم ..

فمثلا كان يدعي بعض خلفاء بني العباس ان النبي بشر بهم وقالوا ان الخلاف فيهم حتى ينزل المسيح(٢)

وبعض علماء المسلمين رفض مجموعة من الخلافات الاسلامية وكانت الحجة لديهم انهم ليسوا من القرشيين كالخلافة العثمانية والعبيديين (٣)

وهذا يثبت ايضا ان بعض الخلفاء المسلمين اعتقدوا شرط " القرشية " وبعضهم لا ، وطبعا هذا استناد لاحاديث كالذي يقول :

لا يَزالُ هذا الأمْرُ في قُرَيْشٍ ما بَقِيَ منهمُ اثْنانِ.

الراوي : عبدالله بن عمر | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري الرقم: 3501 .

وبعض المشايخ ضرب كل ما تم ذكره عرض الحائط واعتبروا ان الحكم للحاكم المتغلب ، بمعنى اذا تقاتل اكثر من قائد على الحكم وانتصر واحد منهم وجبت له طاعة واذا كان ظالم واذا كان يلوط نصف ساعة على التلفزيون كما عبر عن هذا ابن عثيمين ! (٤)

ولقد توسع ابن عثيمين في شرح الادلة على وجوب طاعة ولي الامر حتى لو كان من الفساق في شرحة السياسية الشرعية لابن تيمية في فصل " الولايات " .

ومع كل كلام ابن عثيمين اعتبر ان الخروج يحصل فقط اذا خرج من الحاكم " الكفر البواح " وهو الكفر الصريح بمعنى اخر ان يخرج الحاكم من دائرة الاسلام .

كما حصل مع بشار الاسد العلوي في نظرهم فهو كافر مرتد ولا يجوز ان يحكم المسلمين لانه ينتمي لفرقة العلويين المسلمين، وكما حصل مع صدام حسين لانتمائه لحزب البعث .

ولقد وضح هذا الامر افضل توضيح الشيخ السلفي ربيع المدخلي في كتابه " صد العدوان " الذي اعتبر مبادئ حزب البعث " العلمانية والقومية و الاشتراكية " الحاد صريح وكفر عليه صدام حسين واجاز استعمال ما يطلق عليه عندهم " الكفار " فضرب الكافر بكافر ..

وطبعا هذا الكلام يعني كفر اي حاكم حتى لو كان مسلم ولكن ينتمي لواحدة من الفرق المغضوب عليها ، ولقد فصل الامام الذهبي في العلو كفر الطوائف الكلامية مثلا ونقل حل دمائهم ، فما بالك بشيعي او الاباضية او كلام هذه الفرق ايضا في المجسمة السلفية ؟ كلهم كافر بعيون بعضهم البعض . (٥)

ولكن للاسف ايضا لم يتفق مره اخرى المسلمين على الحاكم ، فهناك من السلفية ايضا كالشيخ عبد المحسن العبيكان الذي صرح على التلفزيون ان الحاكم الغير مسلم الأمريكيّ في العراق بول بريمر هو وليّ أمر شرعيّ ويجب السمع وطاعة له! (٦)

وايضا اختلفوا هل يجوز ان تكون المراة حاكم على المسلمين ؟ واغلبهم ذهب لتحريم هذا لوجود حديث يقول :

لَمَّا بَلَغَ رَسولَ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أنَّ أهْلَ فارِسَ قدْ مَلَّكُوا عليهم بنْتَ كِسْرَى، قالَ: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ ولَّوْا أمْرَهُمُ امْرَأَةً.

الراوي : أبو بكرة نفيع بن الحارث | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري الرقم: 4425 .

فاخذوا هذا دليل على تحريم ولاية المراة ولكن ايضا كالعادة رفض العديد من الفقهاء هذا الكلام وعلى رأسهم الدكتور سعد دين الهلالي (٧) وافرد فصل كامل بهذا الامر ونقل اقوال بعض العلماء والدول في كتابة " الاسلام وانسانية الدولة " . وكان من الادلة التي استدل بها النص الحديثي الذي يقول :

فما رآهُ المسلمونَ , حسنا فهو عندَ اللهِ حسَنٌ , وما رآه المسلمون قبيحًا فهو عندَ اللهِ قبيحٌ ..

ولقد اختلفوا ايضا على عدد الخلفاء ، بمعنى هل يجوز ان يكون اكثر من خليفة بنفس الوقت ؟ وهل يجب ان نقاتل واحد فيهم حتى يكون الملك في يد شخص اخر ؟ او لا بأس بهذا ؟ (٨)

ولقد قال بعض الفرق كالشيعة ان الخليفة يجب ان يكون معصوم حتى لا يزداد الاختلاف بين الناس والهرج والمرج ... (٩)

والخلاصة

التي ننتهي لها ، عدم وجود طريقة صريحة لتداول السلطة فلا يمكن لحد ان يدعي ان الاسلام دين ودولة وهو لم يفصل في اهم قضية وهي تداول السلطة (١٠)، وهذا الامر كما هو معلوم طوال التاريخ تسبب في ازمه وانتشار القتل حتى بين الجيل الاول من الصحابة بعد مقتل عثمان ..ان كل هذا يدل على ما كنا دائما نقول به : ان الاسلام دين وليس نظام للحكم فاذا كانت اساس السياسية لا اتفاق فيها وكل جزء فيهه خلاف ، والخلاف ينتهي بتحليل الدم ! فكيف ندعي انه نظام سياسي وهو ليس واضح المعالم بالمره ؟

المراجع

١-تاريخ المذاهب الاسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ص٧٨-٩٥

٢-تاريخ الخلفاء الامام جلال الدين السيوطي ص ١٦ -١٩

٣ – المرجع السابق السيوطي – ٩-١١ | المرجع السابق تاريخ المذاهب -٢١٢ | الخلافة محمد رشيد رضا نسخة مكتبة هنداوي ص ٢٣ ومحمد رشيد اعتبر الخلافة بتغلب الحاكم .

٤- https://youtu.be/W0AZ_F7Vr2s?si=eYIoDaJm5RLKagZg

وهذا ما قامت به داعش عندما كانت تقيم الخلافة في العراق والشام فكان عندهم الحاكم ابو بكر البغدادي وكان هو المتغلب .

٥-راجع فصل موقف المسلمين من المسلمين

٦- ظهر الشيخ على برنامج إضاءات وقال قصة الفتوة ، والغريب انه صرح ان رايه ليس بشاذ بل لقد صرح به العديد من المشايخ .

٧- الاسلام وانسانية الدولة سعد دين الهلالي ص ١٣٦-١٣٧ – ولقد نقل الهلالي هذا الراي ايضا عند محمد عمارة و يوسف القرضاوي .

٨- تاريخ المذاهب الاسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ص٢٢

٩- نفس المرجع سابق ص ٥٠ -٥٢

١٠- ولقد اعترف محمد عمارة الداعية الاسلامي في كتابة الدولة الاسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية ص ١٧٥ ان الاسلام لم يحدد نظام اقتصادي ولا نظام للحكم !

وايضا اعترف بهذا الامر الشيخ احمد كريمة عندما قال : ولذلك لا يوجد فى صحيح الإسلام خلافة سياسية، ولا نظام حكم سياسى مُلزم، بل هذا أمر متروك للمصلحة. – جريدة اليوم السابع مقال بعنوان : باحثون وأئمة يتساءلون: هل الإسلام ضد العلمانية؟..أحمد كُريمة: لا يعارض مدنية الدولة.. ومصطفى السباعى: يضع القوانين وفقًا لمصالح الناس.. وباحث إسلامى: النصوص والأحاديث تشير إلى علمانية الدين.